اتحـاد شركـات الاستـثمـار
UNION OF INVESTMENT COMPANIES

ت م /2024/222

2024/08/11

الأخ الفاضل/ عبدالرحمن محمود الكندري المحترم
المدير العام بالتكليف
الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة
دولة الكويت

تحية طيبة وبعد،

الموضوع: توصيات اتحاد شركات الاستثمار بشأن تعزيز آلية التعاون بين شركات الاستثمار والصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة

يُهديكم اتحاد شركات الاستثمار خالص التحيات وأطيب الأمنيات، وإذ نثمن جهودكم الطيبة في الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تعزيز الاقتصاد الوطني، ودعم المبادرات والمشاريع التي تساعد على تنويع مصادر الدخل، وتساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، فإننا نؤكد على حرص الاتحاد على المساهمة الفاعلة في كل ما يتعلق بقطاع الاستثمار في دولة الكويت، ودعم كافة الجهود الرامية لتحقيق الازدهار والتقدم لاقتصادنا الوطني.

وفي إطار التعاون بين الاتحاد والصندوق الوطني، وعطفاً على ورشة العمل المشتركة التي عُقدت بتاريخ 10 يوليو 2024 في مقر الاتحاد بعنوان: " آلية التعاون بين شركات الاستثمار والصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة"، بحضور ممثلين عن الصندوق الوطني، وبمشاركة ممثلين عن شركات الاستثمار الأعضاء في الاتحاد؛ حيث تم خلال ورشة العمل تسليط الضوء على أنشطة وخدمات الصندوق الوطني للمبادرين، ومناقشة التحديات التي تواجه الشركات في المشاركة والاستثمار مع أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال محافظ وصناديق استثمارية وغيرها من آليات الاستثمار، والسبل المقترحة لمعالجة هذه التحديات.

واستكمالاً لمساعي الاتحاد وجهوده في هذا الشأن، فقد قام الاتحاد بدراسة وبلورة كافة الرؤى والمقترحات (الفنية والقانونية) التي تم طرحها، ويسرنا أن نرفق لاطلاعكم الكريم توصيات الاتحاد بهذا الشأن، آملين أن يساهم هذا الرأي بدعم جهودكم المبذولة في تحقيق الأهداف المنشودة، والمتمثلة في تعزيز البيئة التنافسية للأعمال، وتمكين دور القطاع الخاص في دعم الاقتصاد الوطني، بما يحقق أهداف التنمية الاقتصادية المستدامة.

وتفضلوا بقبول فائق التقدير والاحترام

الصندوق الوطني
لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة
THE NATIONAL FUND
FOR SMALL AND MEDIUM ENTERPRISE DEVELOPMENT
استلام الوارد الخارجي

عبدالله حمد التركيت
رئيس مجلس الإدارة

نسخة ملف الاتحاد

P.O. Box : 27555 Safat, 13136 Kuwait
Mezzanine, Kuwait Chamber of Commerce & Industry Building, Mubarak Al-Kabeer St., Qibla, Kuwait City
Tel.: +965 2228 0370 Fax: +965 2249 0091/2
E-mail: uic@unioninvest.org
www.unioninvest.org

اتحاد شركات الاستثمار
UNION OF INVESTMENT COMPANIES

توصيات اتحاد شركات الاستثمار بشأن تعزيز آلية التعاون بين شركات الاستثمار والصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة

نظّم اتحاد شركات الاستثمار بالتعاون مع الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ورشة عمل بعنوان: " آلية التعاون بين شركات الاستثمار والصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة"، وعُقدت ورشة العمل بتاريخ 10 يوليو 2024 في مقر الاتحاد برئاسة السيد/ عبدالله حمد التركيت – رئيس مجلس إدارة الاتحاد، وبمشاركة عدد من أعضاء مجلس إدارة الاتحاد وأمين عام الاتحاد، وبحضور ممثلين عن الشركات الأعضاء التالية:

- شركة الصفاة للاستثمار
- شركة أعيان للإجارة والاستثمار
- شركة رساميل للاستثمار
- شركة المركز المالي الكويتي
- شركة كامكو انفست
- مجموعة أرزان المالية للتمويل والاستثمار
- الشركة الكويتية للاستثمار

وبحضور ممثلين عن الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

مهام ورشة العمل

تتلخص مهام ورشة العمل في بحث السبل لتحفيز الاقتصاد وتقديم المقترحات للجهات المشرعة في البلاد لتحفيز الاقتصاد وتحسين بيئة الأعمال لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة والنهوض بها لتنافس مثيلاتها في المنطقة، بل وتتفوق عليها، وبما يساهم في زيادة نسبة العمالة الوطنية في القطاع الخاص.

مسؤوليات ورشة العمل

تعتبر الآراء والتوصيات المقدمة من خلال اتحاد شركات الاستثمار مجرد اطروحات للعرض على مجلس إدارة الصندوق الوطني لرعاية ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة ولا يترتب عليها مسؤوليات تجاه الاتحاد.

الحلول المقترحة

1- تأسيس صناديق استثمارية مرخصة

- صندوق رأس المال المغامر **Venture Capital**

من الجدير بالذكر أن الشركات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصادات المتقدمة تشكل نسبة الاغلبية من توظيف القوى العاملة، حيث أنه استناداً إلى إحصائيات البنك الدولي، تشكل تلك الشركات ٩٠٪ من الأعمال حول العالم وتشغل نسبة ٥٠٪ من الوظائف وتشكل ٤٠٪ من الناتج القومي للدول الناشئة. وإذا قارنا ذلك في الاقتصاد الكويتي، فشركات القطاع الخاص تشكل ١٩٪ من إجمالي القوى العاملة ناهيك عن الشركات الصغيرة والمتوسطة وذلك ما يدل على الفارق الكبير الذي نسعى لتلبيته لتغطية للنهوض بالاقتصاد وتوفير فرص العمل للأجيال القادمة، ومن خلال إنشاء شراكة استراتيجية بين القطاع العام والقطاع الخاص، يمكن أن يزدهر قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة في الكويت.

<u>آلية التطبيق</u>

تتوفر اليوم لدينا في الكويت التشريعات اللازمة والارضية القانونية لإنشاء صناديق رأس المال المغامر وهي تسمية غريبة بعض الشيء ولكنها ليست سوى اتاحة الفرصة للمستثمرين في الدخول والمساهمة في الشركات الناشئة من المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تكون بطبيعتها شركات واعدة وفي نفس الوقت عرضة للخسارة كونها شركات جديدة وقليلة الخبرة. وهو ما يجعل هذا النوع من الاستثمارات مقبول لدى المستثمرين المحترفين لمعرفتهم المسبقة أن نجاح شركة واحدة او شركتين في هذا النوع من الصناديق يغطي الخسارة من باقي الشركات وتحقيق أرباح تفوق الخمسة اضعاف القيمة الاجمالية المستثمرة.

هذا النوع من الاستثمارات ليس بالجديد إذ هو عصب تقدم النشاط الاستثماري في المشروعات الصغيرة والمتوسطة لدى الاقتصادات المتقدمة حيث بلغ عدد صناديق رأس المال المغامر في عام ٢٠١٨ حوالي ٦٠٠ صندوق في الولايات المتحدة وحدها وتقد قيمة الصفقات في هذا المجال بقيمة ٣٠٠ مليار دولار حول العالم ويبلغ متوسط العوائد على هذا النوع من الصناديق الناجحة ١٥٪ الى ٢٥٪ سنويا خلال السنوات الماضية

من المقترح أن تقوم شركات الاستثمار بتأسيس صناديق رأس المال المغامر تحت رقابة هيئة اسواق المال برخصة "مدير محفظة" و "مدير نظام إستثمار جماعي" ،حيث توجه رؤوس الأموال تجاه شركات المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي مقرها دولة الكويت فقط وتقوم شركات الاستثمار بجمع رأس المال من عملائها وتقوم الدولة

(من خلال الصندوق الوطني) بضخ رأس مال مماثل لما تقوم الشركة الاستثمارية بجمعه في الصندوق، فعلى سبيل المثال، إذا قامت الشركة بجمع ١٠ ملايين دينار كويتي من عملائها تقوم الدولة (من خلال الصندوق الوطني) بضخ مبلغ يصل الى ١٠ ملايين في الصندوق، بذلك، تضمن الدولة توجيه الأموال المستثمرة للشركات التي لديها نسبة عمالة وطنية عالية ولديها القدرة على جمع رأس المال والخبرة في توظيفه من عملائها قبل أن يتم استخدام المال العام بذلك تكون الدولة وشركة الاستثمار شركاء في دعم المشاريع الناجحة وهم كذلك شركاء في تحقيق الربح والخسارة على فترة استثمار طويلة.

ومن شروط الاستثمار في الشركات الصغيرة والمتوسطة أن تكون هذه الشركات واعدة ولها قابلية للتوسع داخل وخارج الكويت ولها ارتباط وطيد مع نظرة الكويت ٢٠٣٥ ومن الشروط كذلك أن تتخصص هذه الصناديق في قطاعات محددة حيث تكون الشركة المديرة للصندوق لديها الخبرات والمؤهلات اللازمة لتقديم المشورة لأصحاب المشاريع ومساندتهم في تحقيق خطط النمو. والهدف الرئيسي في نهاية المطاف هو إعداد هذه الشركات للإدراج أو الاندماج لخلق منظومة متكاملة وابراز كيانات قادرة على المنافسة ودعم الاقتصاد. وهنا يكون الإشراف والرقابة على تلك الشركات المرخصة بالتعاون بين هيئة أسواق المال والصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة

2 - تفعيل استغلال أفضل لمجال التمويل التقني Fintech

بعد إقرار هيئة أسواق المال للأنظمة التمويل الجماعي (Crowd Funding) وهي وسيلة فعالة تتيح لاصحاب المشاريع الصغيرة الاستعانة بعموم المستخدمين بجمع رأس مال على صورة تمويل او استثمار او دفع مسبق لبضاعة أو خدمة من خلال تجميع مبالغ متناهية في الصغر قد تصل الى 100 دولار أمريكي. من خلال القنوات المقررة، الأمر الذي يخلق لأصحاب المشاريع الصغيرة طرق بديلة للحصول على الأموال لمزاولة أنشطتهم خصوصا في الأزمات.

ألا أن قرار الهيئة جاء قاصرا على نوع واحد من منصات التمويل الجماعي المعروفة في مثل هذا المجال ولم يتم استغلال باقي النماذج بشكل موسع حتى تعم الفائدة، لذا نقترح الايعاز لهيئة أسواق المال باستغلال مختلف المنصات المتاحة في أنظمة التمويل الجماعي (Crowd Funding).

من حيث أن هناك عدة أنواع من التمويل الجماعي:

النوع الأول: منصات التمويل الجماعي الاستثمارية: وهي تتعامل مع الممولين على أنهم شركاء في المشروع لهم حصة معلومة ومتفق عليها، وهم بذلك شركاء في الربح والخسارة، فمن مميزاتها أن صاحب المشروع لا يتحمل عبئ التمويل من خلال استقطاع نسبة ربح أو فائدة تخصم من نشاط المشروع، إلا أن الجانب السلبي منها هو تنازل صاحب المشروع عن حصة فيه لصالح الممولين الأمر الذي يقلل من هامش ربحيته عند التخارج، أي عند بيع المشروع.

النوع الثاني: منصات التمويل الجماعي التمويلية: وهي تتعامل مع الممولين على أساس كونهم دائنين للمشروع ويتقاضون نظير تمويلهم نسبة فائدة أو ربح معلوم بضمان نشاط المشروع أو أصول مرهونة، ومميزات هذا النوع وعيوبه هي العكس تماماً للنوع الأول المذكور أعلاه.

النوع الثالث: منصات التمويل الجماعي بنظام المكافآت: وهي تتلخص في فكرة أن صاحب المشروع يقوم ببيع منتجات قيد الإنشاء أو تكون في مرحلة التطوير وبذلك يحصل على مبلغ المال المطلوب للإنتاج، وعند جاهزيتها يتم توصيلها للممولين كلاً حسب طلبه، وعادةً ما تكون بأسعار تنافسية أو أقل من أسعارها المعلنة في السوق.

وتوجد كذلك نماذج أخرى للخدمات المالية الرقمية كربط البنوك في المحفظات الإلكترونية (e-Wallets) وقنوات الدفع الالكتروني وتقديم الاستشارات الاستثمارية الروبوتية (Robo Advisory) وهي مطبقة على استحياء في الكويت تحت مظلات البنوك المحلية وهو ما سيتم تناوله في مناسبات لاحقة.

3- مسرعات الأعمال

حيث يتم تأسيس مسرعات أعمال متخصصة في مجال ما، ويتم تمويلها من قبل الصندوق الوطني والشركة الاستثمارية والاستفادة من الخبرات لدى الدول المجاورة لتحقيق الأهداف المرجوة من المسرعات، وذلك بهدف أن يتخطى المبادر العواقب المبدئية والمساعدة على تقليل نسبة المخاطرة في الاستثمار.

4- التعليم والتدريب

قيام مركز دراسات الاستثمار - الذراع التدريبي لاتحاد شركات الاستثمار، بتصميم دورات متخصصة وذلك بالتنسيق مع الصندوق الوطني للمبادرين في القطاعات المختلفة (قطاع التدقيق – قطاع الحوكمة – قطاع الاستثمار – هيكلة الأصول – .....)، بالإضافة إلى تنظيم ورش عمل لنقل الخبرات المتراكمة لدى شركات الاستثمار إلى المبادرين والذي من شأنه حل العديد من المشاكل.

5- تعديلات هيكلية وتشريعية

نرى ضرورة إجراء تعديلات تشريعية على قانون الصندوق الوطني للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، الهدف منها أن يكون الصندوق هو الجهة المسؤولة عن وضع الاستراتيجية الشاملة لبناء بيئة أعمال ناجحة وجاذبة، وبحيث يكون الصندوق هو الطرف الرقابي وليس المنفذ، وعلى أن تشمل التعديلات المقترحة الأحكام الخاصة من منظور (المبادرين – المُشرع والحكومة – الحاضنات والمسرعات – صناديق رأس المال الجريء للمراحل المختلفة – صناديق الملكية الخاصة – المؤسسات التعليمية).

ومن أهم التغييرات المقترحة تقسيم هيكل الصندوق إلى كيانين على النحو التالي:

<u>الكيان الأول:</u> يركز على الدور الأساسي للصندوق وهو بناء النظام البيئي للشركات الناشئة، مما يعني أن يرتكز الكيان الأول على بناء ومساندة بيئة الأعمال والابتعاد عن كل مسؤوليات التمويل والاستثمار، مع اقتراح أن يكون الهيكل التنظيمي لهذا الكيان على النحو التالي:

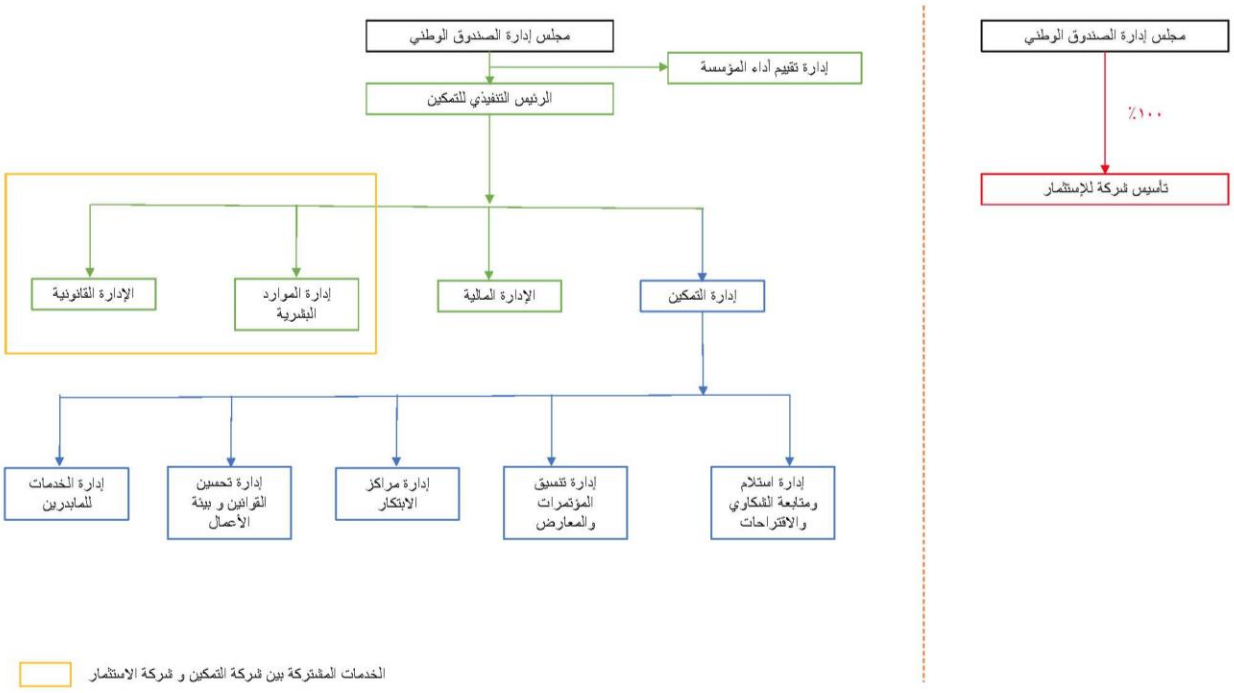

ومن المقترح أن يكون أن يتمتع الفريق المختار لإدارة هذا الكيان بخبرة واسعة في بناء وتشغيل نظام بيئي للشركات الناشئة، مع امكانية توظيف الأجانب من ذو الخبرات في حال تطلب الأمر، مع ضمان انتقال الخبرات من خلال تعلم الكويتيين منهم للإدارة في مرحلة لاحقة.

<u>الكيان الثاني:</u> يكون من خلال تأسيس شركة للاستثمار مملوكة من قبل الصندوق وعلى أن يكون الهيكل التنظيمي لها على النحو التالي:

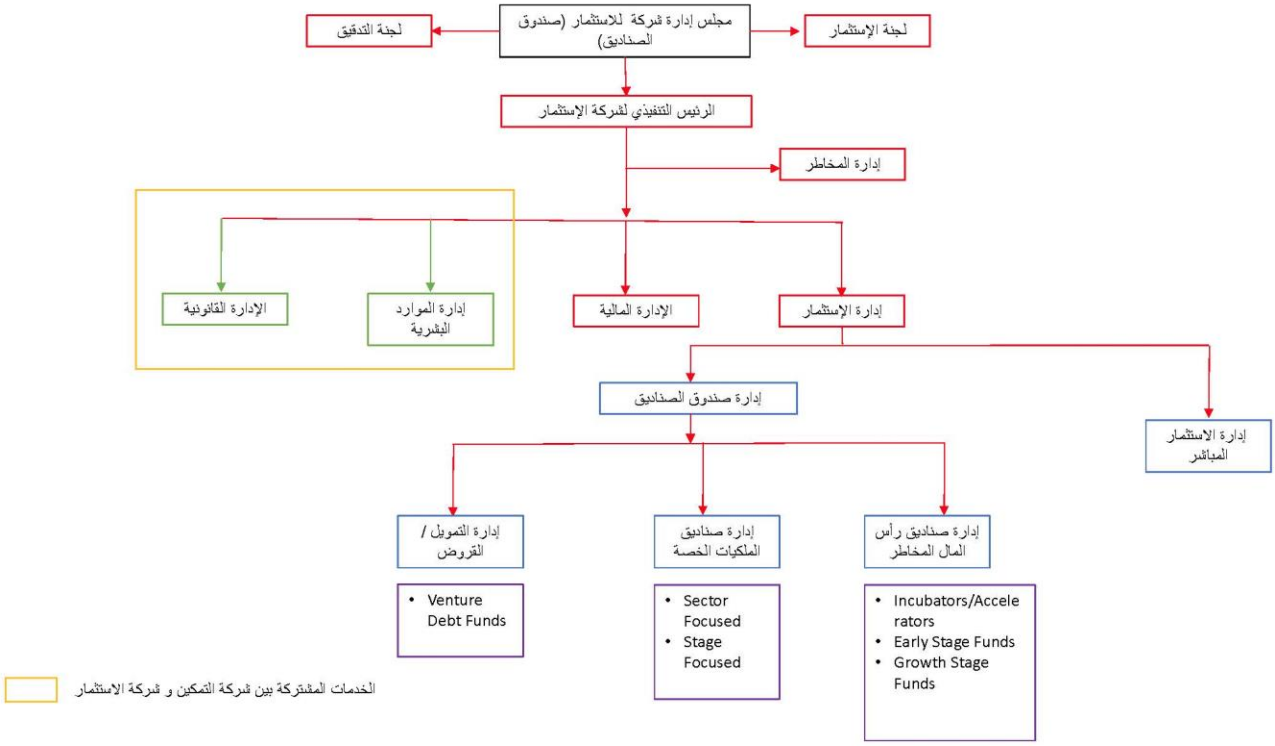

مع الأهتمام بأن تكون الشركة الاستثمارية الجديدة كيانا تجاريا يركز على تحقيق عوائد عالية لتعكس نوع استثماراتها التي تكون غالبا عالية المخاطر. لذا يجب أن يتمتع الفريق المختار لإدارة هذا الكيان بالخبرة الواسعة في مجال الاستثمار في كل من الصناديق والشركات الناشئة.

أما بشأن التعديلات التشريعية فالجدول التالي يتضمن بعض المقترحات بشأنها:

رقم المادة	التعديل المقترح
المادة الأولى	يجب تحديد الجهة المسؤولة عن تحديد ومراجعة المعايير، ونقترح أن يكون الأمر من ضمن صلاحيات مجلس إدارة الصندوق أو الكيان الجديد المقترح (الشركة المتخصصة) كما أن صياغة المادة تدل على استمرار المبادر في تقديم طلبات التمويل/الاستثمار من خلال الصندوق مباشرة، والمقترح هو تغيير المادة بحيث يتم تمكين الصندوق من الاستثمار في الصناديق المتخصصة لتلبية احتياجات الشركات الناشئة والصغيرة والمتوسطة، وبحيث يتم الاستثمار المباشر في حالات قليلة ومن خلال فريق الاستثمار المباشر بالصندوق كما هو مقترح في الهيكل الأول.
المادة العاشرة	نرى عدم الحاجة لوجود حاضنات في كل منطقة، حيث من المفترض أن يستثمر الصندوق في صناديق الحاضنات الخاصة، وبالتالي يكون على مديري تلك الصناديق مسؤولية إدارة الحاضنات وإستئجار المساحات الكافية لمزاولة نشاطها. كما نقترح إضافة النص التالي للمادة " وتتولى الدولة تجهيز الأراضي بالمرافق والبنى على أن تكون ضمن أعلى المواصفات في التصميم، ويجب الحصول على موافقة مجلس إدارة الصندوق على كافة التفاصيل قبل البدء في الانجاز.
المادة الخامسة والعشرون	- يجب إجراء تغيير كامل لنص المادة لتتوافق مع الهيكل المقترح الجديد. - يجب أن تكون نسبة الاستثمار في أي صندوق أو شركة محدد من قبل مجلس إدارة الصندوق أو الشركة المختصة (وفق الهيكل المقترح) نظرا لتغيير تلك النسبة وفقا لإستراتيجية الصناديق ومراحل الاستثمار. - نسبة الاستثمار في الصناديق الاستثمارية لا تزيد عن 25% من رأس مال الصندوق.

المادة السادسة والعشرون	- يجب إجراء تغيير كامل لنص المادة لتتوافق مع الهيكل المقترح الجديد.
المادة ثلاثون	- يراعى أنه في حال الموافقة على مقترح الهيكل التنظيمي الجديد حذف البند 14 من المادة. - يراعى أنه في حال الموافقة على مقترح الهيكل التنظيمي الجديد أن استثمارات الصناديق الاستثمارية لن تقتصر على الشركات المملوكة لكويتين فقط وإنما يجب تمكينها من الاستثمار في المشروعات الصغيرة والمتوسطة المملوكة لغير الكويتين لأغراض زيادة الاستثمارات الخارجية وجذب الكفاءات من المبادرين للتوطن في دولة الكويت.